

# Mise en œuvre de l'arbitrage : l'inobservation de l'adresse convenue pour la notification préalable s'oppose à la désignation judiciaire d'un arbitre (CA. com. Casablanca 2023)

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 36910	<b>Juridiction</b> Cour d'appel de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 4008
<b>Date de décision</b> 15/06/2023	<b>N° de dossier</b> 2023/8225/902	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Convention d'arbitrage, Arbitrage		<b>Mots clés</b> قوة العقد الملزمة, Confirmation de l'ordonnance, Contrôle du juge, Désignation judiciaire de l'arbitre, Election de domicile, Force obligatoire du contrat, Mise en œuvre de la clause compromissoire, Notification préalable, Clause compromissoire, Rejet de la demande, تأييد الأمر المستأنف, تعين محكم, رفض, الطالب, رقابة المحكمة, شرط تحكم, عنوان متفق عليه في العقد, إشعار بالتعيين, Adresse contractuelle	
<b>Base légale</b> Article(s) : - Loi n° 08-05 du 30 novembre 2007 modifiant et complétant le CPC en matière d'arbitrage et de médiation conventionnelle (Abrogé et remplacé par la loi n° 95-17) Article(s) : 327-5 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

La Cour d'appel de commerce confirme l'ordonnance rejetant la requête en désignation judiciaire d'un arbitre, faute pour la requérante d'avoir observé strictement les modalités contractuelles de notification prévues par la clause compromissoire. Celle-ci invoquait l'impossibilité matérielle de notifier à l'adresse convenue, devenue selon elle caduque à l'issue des travaux, estimant suffisantes ses tentatives de notification au siège social de la partie adverse.

La Cour réaffirme le caractère obligatoire des stipulations contractuelles. Elle retient que l'absence de preuve d'une notification à l'adresse précisément convenue entre les parties rend sans effet les démarches accomplies à d'autres adresses. Ce manquement prive ainsi le juge de la possibilité d'exercer utilement son contrôle et fait obstacle à toute désignation judiciaire d'un arbitre en substitution des parties.

## Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم: 4008 بتاريخ 2023/06/15 ملف رقم 2023/8225/902

بناء على مقال الاستئناف والأمر المستأنف ومستتجبات الطرفين ومجموع الوثائق المدرجة بالملف. واستدعاء الطرفين لجلسة 2023/06/01. وتطبیقا لمقتضیات المادة 19 من قانون المحاکم التجارية والفصل 328 وما یلیه و 429 من قانون المسطرة المدنیة. وبعد المداولۃ طبقا للقانون.

حيث تقدمت شركة (ص). بواسطہ نائبها بمقال استئنافي مؤدى عنه بتاريخ 2023/02/17 تستأنف بمقتضاه الأمر عدد 6142 الصادر عن المحکمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2022/12/07 في الملف عدد 2022/8101/4914 القاضي بعدم قبول الطلب وترك الصائر على الطرف المدعي.

في الشكل :

حيث قدم الاستئناف وفق كافة الشروط الشکلية المتطلبة قانونا من أجل وصفة وأداء، مما یتعین معه التصریح بقبوله.

في الموضوع :

حيث يستفاد من وثائق الملف والأمر المطعون فيه أن المستأنفة شركة (ص). تقدمت بواسطہ نائبها بمقال للمحكمة التجارية بالدار البيضاء عرضت فيه أنه سبق للسنديک الحسین (د). أن تقدم بمقال یرمى الى الأداء في مواجهة المطلوبة بصفته سنديک التصوفیة القضائیة لشركة (ص). وان الشركة أصبحت خاضعة لمسطرة التسویة القضائیة، وتم منھا مخطط الاستمراریة واسترجعت بذلك وجودها واهلیتها القانونیة للنقاضی عن نفسها، بعدما تم الغاء الحكم القاضی بالتصوفیة القضائیة من قبل محکمة الاستئناف التجارية بمراکش بمقتضی القرار عدد 46/21 ، وان مقتضیات التصوفیة القضائیة الغیت بمقتضی مقرر قضائی صادر عن محکمة الاستئناف التجارية بمراکش، واسترجعت به الشركة اهلیتها القانونیة للقیام بجمیع الدعاوی والتصرفات باسمها وصفتها كما سبق للعارضۃ في شخص السنديک أن تقدمت إلى المحکمة التجارية بالدار البيضاء من أجل الحكم على المدعى عليها الشركة (م). بمبلغ الحساب المشترك الذي لا زالت مدینة به وانتهت فيه الاجراءات بصدور حکم عدد 3998/17 قضی بعدم قبول الطلب لوجود شرط التحكيم في عقد الصیفة، وسبق لها ايضا ان انجزت اشغال بناء فندق لفائدة الشركة (م) ، وبقيت بحوزتها اموال برسم مصاريف الحساب المشترك، وان الحكم عدد 3998/17 الصادر عن هذه المحکمة قضی بوجود شرط التحكيم ، وان عقد الصیفة في الفصل 23 منه لم یحدد طریقة تعین المحکم أو المحکمین، وانه سبق لها ان تقدمت بمقال استعجالی یرمى إلى تعین محکم فتح له الملف عدد 2021/8101/6918 ، وانتهت الاجراءات بصدور حکم قضی بعدم قبول الطلب، ذلك بناء على دفع من المطلوبة مفاده ان الدعوى سابقة لأوانها لكونها لم یسبق لها ان طالبت الشركة المطلوبة او عرضت عليها او اقترحت عليها تعین محکم معین او الاتفاق على تعینه، وان اللجوء الى القضاة الاستعجالی يعتبر استثناء من القاعدة التي بمقتضها يتم تعین الهيئة التحكيمیة باتفاق الأطراف، وان العارضة وقبل وضعها الطلب من جديد كانت قد سعت الى اشعار المطلوبة بتعین محکم او التعبیر عن نواياها فيما یخص طلبات العارضة الرامية الى

تعين محكم وفق الثابت من المحاضر الإخبارية المدى بها خاصة وان المطلوبة سبق لها أن تمسكت بهذا الدفع في الدعوى الاستعجالية ، وان العارضة سعت جاهدة الى تبليغ المدعي عليها بالإشعار مع المطالبة بتعيين محكم، وذلك في العنوانين اللذين تملكلهما العارضة عن المطلوبة، وفي كلا العنوانين رجعت محاولة التبليغ بملاحظة تعذر التبليغ بعد التردد على العنوانين عدة مرات، وقد تعذر والحالة هذه تعيين محكم وفق ما سبق للمطلوبة ان تقدمت به في اطار دفاعها ، ملتمسة استنادا إلى مقتضيات الفصل 327-5 من ق م م الحكم وبتعيين محكم للبث في النزاع الرابط بين شركة (ص). والشركة (م)، اعمالا لشرط التحكيم المنصوص عليه في الفصل 23 من عقد الصفقة، مدلية بنسخة حكم عدد 3998 في الملف رقم 12476/8202 في 2016 وصورة جزء من عقد الصفقة وصور لوثائق وصورة قرار عدد 1081/2022 في الملف رقم 46/2021 ونسخة عارية من الامر 8101/6918 في 2021 واسعارات مع محضرين اخباريين. وبتاريخ 12/07/2022 صدر الأمر موضوع الطعن بالاستئناف.

## أسباب الاستئناف

حيث تتعذر الطاعنة على الأمر عدم ارتکازه على أساس من القانون، ذلك انه رفض الطلب بعلة أنها خالفت بنود عقد الصفقة ، لكونها لم توجه للمستأنف عليها طلبها بتعيين محكم في العنوان المتفق عليه في العقد، والذي هو مقر الاشغال المتواجد بأكادير ، والحال ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه مختلف للصفقة، وان ما اشار إليه الفصل 23.1 من الصفقة هو عنوان مراسلة الطرفين أثناء تنفيذ الاشغال بحكم ان كلاهما متواجد بعين مكان تنفيذ الأشغال، وهو ما ليس متاحا اليوم لكون مكان تنفيذ الأشغال أصبح فندق مشتغل لا متواجد به الشركة المستأنف عليها التي متواجد بمقرها الاجتماعي بالدار البيضاء وهو عنوانها بالسجل التجاري عدد 204123 وهو العنوان الذي تم استدعائهما به كما تم استدعائهما كذلك في عنوان آخر وهو (...) طريق النواصر الدار البيضاء الوارد في عقد الصفقة ص 55 والذي رجع بملاحظة بانها لا متواجد به.

فضلا عن ذلك، فان المستأنف عليها لا توجد بأكادير بمقر الاشغال بل متواجد بالدار البيضاء، وان الفندق الذي تم بناءه لفائدة المستأنف عليها بأكادير تشغله اليوم شركة أخرى وليس هي المستأنف عليها و يكفي ملاحظة السجل التجاري بالدار البيضاء ليتبين ان المستأنف عليها متواجد بالدار البيضاء وليس بأكادير.

ان الطاعنة حاولت تبليغها بالرسالة في العنوانين المذكورين بالدار البيضاء لكنها لا متواجد بهما وانها غير ملزمة لا يلزمها الا بما تم اشهاره بسجلها التجاري ، لذلك يكون الأمر المطعون فيه غير مرتكز على أساس فيما قضى به ويعين الغاء الحكم من جديد بتعيين محكم للبث في النزاع الرابط بين شركة (ص). والشركة (م)، اعمالا لشرط التحكيم المنصوص عليه في الفصل 23 من عقد الصفقة المتعلق بطلبات الشركة الخاصة بمصاريف الحساب المشترك. وأرفقت مقالها بنسخة عارية من الحكم عدد 6142 وصورة من نموذج ج 204123.

وبناء على إدراج الملف بجلسة 01/06/2023 تقرر خلالها اعتبار القضية جاهزة وتم حجزها للمداولة للنطق بالقرار بجلسة 15/06/2023.

## محكمة الاستئناف

حيث يتعذر الطاعن على الأمر عدم الارتكاز على أساس يدعوي أن ما أشير إليه في الفصل 23.1 من عقد الصفقة هو عنوان مراسلة الطرفين أثناء تنفيذ الأشغال، وهو ما أضحى غير متاح بعد انتهاءها، علما أن الطاعنة قامت باستدعائهما بعنوان مقرها الاجتماعي، وكذا بعنوان آخر وارد بعقد الصفقة، لكنها لا متواجد بهما. وحيث لمن كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعنة قامت باستدعاء المستأنف عليها بالعنوانين المتمسك بهما من طرفها، فإنه بالرجوع إلى وثائق الملف، لا يوجد ضمنها ما يفيد أنها أشعرتها من أجل تعيين محكم بالعنوان المتفق عليه في العقد المبرم بينهما والذي يعد شريعتهما، حتى يتسرى للمحكمة بسط رقابتها على مرجع الاستدعاء، وترتيب الأثر القانوني على ذلك، مما يكون معه الأمر المستأنف قد صادف الصواب فيما قضى به ويعين تأييده مع إبقاء الصائر على رافعه.

## لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء تقضي وهي تبت انتهائيا، علنيا وحضوريا في حق المستأنفة وغيابيا في حق المستأنف عليهما.

في الشكل : قبول الاستئناف.

في الموضوع : برده وتأييد الأمر المستأنف مع إبقاء الصائر على رافعه.

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

## Version française de la décision

---

### Cour d'appel

Attendu que l'appelante fait grief à l'ordonnance de manquer de fondement, au motif que l'adresse indiquée à l'article 23.1 du contrat de marché est celle de la correspondance entre les parties durant l'exécution des travaux, ce qui n'est plus pertinent après leur achèvement ; étant précisé que l'appelante a procédé à la convocation de l'intimée à l'adresse de son siège social, ainsi qu'à une autre adresse figurant au contrat, mais que celle-ci ne se trouve à aucune des deux.

Et attendu que s'il est constant, au vu des pièces du dossier, que l'appelante a procédé à la convocation de l'intimée aux deux adresses dont elle se prévaut, il ressort cependant de l'examen desdites pièces qu'aucun élément ne prouve qu'elle l'ait notifiée aux fins de désigner un arbitre à l'adresse convenue dans le contrat conclu entre elles, lequel tient lieu de loi entre les parties, et ce, afin de permettre à la Cour d'exercer son contrôle sur le retour de l'acte de notification et d'en tirer les conséquences de droit ; il s'ensuit que l'ordonnance entreprise était bien-fondée en ce qu'elle a jugé et qu'il y a lieu de la confirmer, en laissant les dépens à la charge de l'appelante.

### Par ces motifs

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant en dernier ressort, publiquement, contradictoirement à l'égard de l'appelante et par défaut à l'égard de l'intimée, décide :

**En la forme :** Reçoit l'appel.

**Au fond :** Le rejette et confirme l'ordonnance entreprise, avec maintien des dépens à la charge de l'appelante.